● أخبار قصيرة

بيونغ يانغ تتوعد بـ«ردٍ رهيب» على أي توغل كوري جنوبي بطائرات مسيرة

تصاعد التوتر مجددًا في شبه الجزيرة الكورية بعدما أصدرت كوريا الشمالية تحذيرًا شديد اللهجة من «ردٍ رهيب» على أي توغل جديد بطائرات مسيّرة من كوريا الجنوبية.
التحذير جاء عبر كيم يو جونغ، شقيقة الزعيم كيم جونغ أون، التي أكدت أن أي خرق للمجال الجوي الشمالي يُعد انتهاكًا صارخًا للسيادة، بغضّ النظر عن الجهة المنفذة أو دوافعها.
ورغم إشارتها إلى أن سيول اتخذت خطوات «معقولة» بعد الحادثة الأخيرة، شددت على أن تكرارها لن يُقابل بضبط النفس. هذا التصعيد يعكس هشاشة الوضع الأمني بين الكوريتين ويعيد التوتر إلى الواجهة في منطقة شديدة الحساسية.

اليابان تحتجز قارباً صينياً.. طبول التصعيد تُقرَع بين عملاقي آسيا

احتجزت وكالة مصايد الأسماك اليابانية قارب صيد صيني قبالة ناغازاكي بعد رفض قائده الامتثال لأوامر التفتيش داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان، في أول حادثة من نوعها منذ عام ٢٠٢٢.
يأتي ذلك في وقت يشهد توترًا متصاعدًا بين طوكيو وبكين، خصوصًا بعد فوز الحزب الليبرالي الديمقراطي بقيادة ساناي تاكايتشي بأغلبية برلمانية اعتُبرت دعمًا لنهج أكثر تشددًا تجاه الصين.
ردّت بكين بإجراءات انتقامية شملت قيودًا تجارية ومناورات جوية مع روسيا، متهمة اليابان بإحياء «نزعة عسكرية» تهدد الاستقرار الإقليمي.
الحادثة تزيد الاحتقان بين البلدين وتثير مخاوف من توسع التصعيد في شرق آسيا.

سوريا.. قوات صهيونية تتوغل في عين الزوان بريف القنيطرة

توغلت قوات الاحتلال الصهيوني، فجر يوم الجمعة، في قرية عين الزوان بريف القنيطرة الجنوبي.
وفي التفاصيل، ذكرت الوكالة أنّ قوة الاحتلال كانت مؤلفة من ٦ آليات من نوع «همر»، توغلت بمنطقة التل الأحمر الغربي باتجاه القرية، حيث داهمت منزل أحد الأهالي وفتشته.
وأشارت الوكالة إلى أنّ قوات الاحتلال لا تزال منتشرة في محيط المكان، «من دون معرفة أسباب المداهمة».
ويوم الخميس، وفي ريف القنيطرة الجنوبي أيضاً، توغّلت قوات الاحتلال الصهيوني في قرية صيدا الحانوت، وفق ما أفادت وكالة «سانا» السورية.
وتأتي هذه الانتهاكات المستمرة في إطار الاعتداءات الصهيونية على سيادة وأراضي سوريا وسلامة مواطنيها.

صوت واحد أربك المنظومة العالمية

ألبانيزي في قلب العاصفة.. حين تصطدم الحقيقة بجدار النفاق الغربي

الوفاق/ في لحظات تاريخية معيّنة، لا يعود الصراع مجرّد مواجهة بين دول وجيوش، بل يتحوّل إلى مواجهة بين كلمة وحصار، بين ضمير فرد ومنظومة كاملة من المصالح والهيمنة. هذا بالضبط ما يجري اليوم مع المقرّرة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأراضي الفلسطينية، فرانشيسكا ألبانيزي، التي وجدت نفسها في قلب عاصفة سياسية وإعلامية غربية، فقط لأنها قررت أن تسمّي الأشياء بأسمائها، وأن تصف ما يحدث في غزّة بأنه إبادة، وأن تشير إلى أن المشكلة ليست فقط في الاحتلال، بل في النظام الدولي الذي يحميه ويمنع محاسبته.
الهجوم الفرنسي والألماني على ألبانيزي ليس حادثًا عابرًا، ولا مجرّد اختلاف في التقدير السياسي، بل هو نموذج مكثّف لطريقة عمل المنظومة الغربية حين تشعر أن أحدًا يهدّد احتكارها للرواية، أو يجرؤ على فضح تناقضاتها. فبدل أن تُناقش تقاريرها، أو تُفند معطياتها، أو تُواجه حججها بحجج مضادة، اختارت باريس وبرلين الطريق الأسهل والأخطر: شيطنة الشخص بدل مناقشة الفعل، واستهداف المقرّرة بدل مواجهة الحقيقة التي تحملها.

كيف تحوّلت جملة إلى تهديد استراتيجي؟

ما قالته ألبانيزي في جوهره لم يكن جديدًا على مستوى المضمون، لكنه كان صادمًا على مستوى المنبر والتوقيت والوضوح. فهي لم تتحدث كناشطة مستقلة أو ككاتبة رأي، بل بصفتها مقرّرة خاصة للأمم المتحدة، أي بصفتها جزءًا من منظومة دولية يفترض أنها محكومة بالتوازنات والضغوط والتسويات. ومع ذلك، اختارت أن تتحدث بلغة أقرب إلى لغة الضمير الحرّ منها إلى لغة الدبلوماسية الباردة، وأن تصف ما يجري في غزّة بوصفه إبادة، وأن تشير إلى أن العدو المشترك للبشرية ليس كيان الاحتلال ككيان مجرد، بل النظام الذي يمنع محاسبتها، ويمنحها حصانة سياسية وقانونية وعسكرية.
هذه النقطة تحديدًا هي التي فجّرت الغضب الغربي. فحين تقول ألبانيزي إن المنظومة التي تحمي الاحتلال هي العدو المشترك للبشرية، فهي لا تتهم الاحتلال وحده، بل تضع في قفص الاتهام دولًا كبرى، وحكومات نافذة، وشبكات مصالح اقتصادية وعسكرية وإعلامية. هي لا تتحدث عن جريمة معزولة، بل عن بُنية كاملة من التواطؤ، تمتد من مصانع السلاح إلى غرف الأخبار، ومن قاعات البرلمانات إلى غرف الضغط المغلقة، ومن الخوارزميات التي تتحكم في تدفق المعلومات إلى المنابر التي تصنع الرأي العام.
من هنا يمكن فهم حدّة رد الفعل الفرنسي والألماني. فوزير الخارجية الفرنسي لم يكتفِ بوصف تصريحاتها بأنها «شائنة»، بل حاول أن يقدّمها للرأي العام على أنها تستهدف «الشعب الصهيوني» لا الحكومة أو النظام، في محاولة واضحة لتحويل النقاش من مستوى القانون الدولي إلى مستوى الاتهامات الأخلاقية والشخصية. أمّا وزير الخارجية الألماني، فذهب أبعد من ذلك حين قال إنها لا يمكنها الاستمرار في منصبها، وكأن وظيفة المقرّر الأممي هي أن يلتزم بالسردية الغربية، لا أن يلتزم بالوقائع التي يراها على الأرض.
بهذا المعنى، لم يكن الهجوم على ألبانيزي ردًا على تقرير أو تصريح، بل كان محاولة استباقية لإرسال رسالة إلى كل من يفكر داخل المنظومة الأممية أو الحقوقية في أن يرفع سقف كلامه: هناك حدود غير مكتوبة لما يمكن قوله، ومن يتجاوزها سيدفع الثمن.

ازدواجية المعايير.. حين يتحوّل القانون إلى أداة انتقائية

الهجوم على ألبانيزي يكشف بوضوح ما يعرفه كثيرون منذ زمن، لكن الغرب كان ينجح غالبًا في تغليفه بخطاب ناعم: القانون الدولي في الممارسة الغربية ليس منظومة مبادئ ثابتة، بل أداة انتقائية تُستخدم ضد الخصوم وتُعطّل حين يتعلق الأمر بالحلفاء. في حالات معينة، تُستدعى مفردات مثل «جرائم حرب» و«مسؤولية الحماية» و«التدخل الإنساني» بسرعة مذهلة، كما حدث في أكثر من ساحة حول العالم. لكن حين يكون الفاعل هو كيان الاحتلال يتغيّر القاموس فجأة، وتصبح الكلمات أكثر حذرًا، والبيانات أكثر غموضًا، والقرارات أكثر بطئًا، والقتل أكثر قابلية للتبرير.
في هذا السياق، يصبح من المفهوم لماذا اختارت باريس وبرلين أن تهاجما ألبانيزي بدل أن تناقشا مضمون تقاريرها. فمجرد الاعتراف بأن ما يجري في غزّة قد يرقى إلى مستوى الإبادة يعني فتح الباب أمام أسئلة خطيرة: ماذا عن الدول التي زوّدت الاحتلال بالسلاح في هذه الحرب؟ ماذا عن الحكومات التي منعت صدور قرارات ملزمة في مجلس الأمن؟ ماذا عن العواصم التي استقبلت قادة الاحتلال بينما كانت طائراتهم تقصف المدنيين؟
هذه الأسئلة لا تُهدّد كيان الاحتلال وحده، بل تهدّد شرعية منظومة كاملة من العلاقات والتحالفات.

قد تنجح الحكومات الغربية في الضغط على ألبانيزي، وقد تتمكّن من تقليص هامش حركتها داخل الأمم المتحدة، وربما تنجح في إقصائها يومًا ما. لكن ما قيل قد قيل، وما كُشف قد كُشف، وما سُجّل في الوعي العالمي يصعب محوه

ولذلك، فإن أسهل طريقة للتعامل معها هي منعها من أن تُطرح أصلًا، عبر ضرب من يجرؤ على طرحها. هنا تحديدًا يمكن فهم محاولة البرلمان الفرنسي تجريد ألبانيزي من تفويضها بتهمة «معاداة السامية»، وهي تهمة تحوّلت في السنوات الأخيرة إلى سلاح جاهز يُشهر في وجه كل من ينتقد كيان الاحتلال بجدية، حتى لو كان نقده يستند إلى القانون الدولي وإلى تقارير موثّقة.
لكن المفارقة أن هذه المحاولة اصطدمت برد فعل قانوني داخل فرنسا نفسها، إذ أعلنت جمعية محامين فرنسيين نيتها مقاضاة النواب الذين حرّفوا تصريحات ألبانيزي. هذا التطور يكشف أن المعركة لم تعُد فقط بين ألبانيزي وحكومات غربية، بل بين رؤيتين داخل الغرب ذاته: رؤية تريد أن تبقي كيان الاحتلال فوق المساءلة، ورؤية أخرى بدأت تدرك أن استمرار هذا الاستثناء يدمّر ما تبقّى من مصداقية الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان.

ألبانيزي كرمز.. من وظيفة أُممية إلى حالة عالمية

ما حدث مع ألبانيزي جعلها تتجاوز موقعها الرسمي لتتحوّل إلى رمز. لم تعُد مجرد مقرّرة خاصة تكتب تقارير دورية، بل صارت في نظر كثيرين تجسيدًا لصراع أوسع بين من يريد أن يعيد الاعتبار لفكرة العدالة الدولية، ومن يريد أن يبقيها خاضعة لموازين القوة. هذا التحوّل لم يأتِ من فراغ، بل من تلاقي عاملين أساسيين: من جهة، وحشية ما يجري في غزّة، التي لم يعُد ممكنًا تجميلها أو إخفاؤها، ومن جهة أخرى، الجرأة غير المعتادة لمسؤولة أُممية في تسمية الأشياء بأسمائها.
في هذا السياق، يمكن القول إن ألبانيزي لم تعُد وحدها، حتى لو حاولت حكومات غربية أن تعزلها. فهناك اليوم رأي عام عالمي يتغيّر، وجيل جديد في الغرب نفسه بدأ يشكّك في الرواية الرسمية، ويطرح أسئلة محرجة عن معنى العدالة، وعن حدود التضامن، وعن حقيقة ما يجري في فلسطين. الجامعات، الحركات الطلابية، النقابات، بعض الأصوات الإعلامية المستقلة، كلها تشكّل بيئة تتلقّى خطاب ألبانيزي بتعاطف، وترى في الهجوم عليها تأكيدًا على صحة ما تقول لا نفيًا له.
في النهاية، يمكن القول إن ما جرى مع فرانشيسكا ألبانيزي يتجاوز شخصها ومنصبها، ليصبح جزءًا من معركة أكبر بكثير: معركة الحقيقة في وجه منظومة لا تريد أن تُرى، ومعركة العدالة في عالم يحاول أن يطوّع القانون لخدمة القوة، لا أن يطوّع القوة للخضوع للقانون. قد تنجح الحكومات الغربية في الضغط عليها، وقد تتمكّن من تقليص هامش حركتها داخل الأمم المتحدة، وربما تنجح في إقصائها يومًا ما. لكن ما قيل قد قيل، وما كُشف قد كُشف، وما سُجّل في الوعي العالمي يصعب محوه.

الاتحاد الإفريقي: نرفض التدخل الخارجي الرامي لتقسيم الصومال

دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي الدول الأعضاء والشركاء الدوليين إلى تأكيد احترام سيادة جمهورية الصومال ووحدة أراضيها. وشدد المجلس في بيانٍ له على أهمية الالتزام بمبادئ الاتحاد الداعمة لسلامة الدول الأعضاء، ورفض أي محاولات خارجية تهدف إلى تفتيت وحدة الصومال.
وأدان المجلس إعلان كيان الاحتلال اعترافها باستقلال إقليم «أرض الصومال»، مطالبًا إياه بالتراجع الفوري عن هذه الخطوة. وأكد المجلس أن أي إجراءات تمس وحدة الصومال تتعارض تمامًا مع القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية، محذرًا من أن مثل هذه التحركات قد تؤدي إلى تعقيد الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي وتؤثر سلبًا في جهود تحقيق الأمن والاستقرار في الإقليم.
يأتي هذا الموقف القوي بالتزامن مع انتخاب الصومال، يوم الأربعاء الماضي، لعضوية مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي للفترة الممتدة من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨. وتعتبر هذه الخطوة انعكاسًا للتقدم الدبلوماسي الملحوظ الذي تحرزه مقديشو، وعودتها لممارسة دورها الطبيعي في الساحة القارية والدولية بعد سنوات من التحديات.

اعتداءات لقوات الاحتلال في القدس والضفة الغربية المحتلة

أصيب سبعة مواطنين فلسطينيين بينهم سيدة وطفل، برصاص قوات الاحتلال الصهيوني في حي كفر عقب شمال مدينة القدس المحتلة.
وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال اقتحمت مساء اليوم الأربعاء ١١ شباط/فبراير ٢٠٢٦ حي كفر عقب، وأطلقت النار وقنابل الصوت والغاز والدخان على الأهالي ما أدى إلى إصابة ٧ مواطنين بجروح بينهم سيدة وطفل. وأشارت المصادر إلى اندلاع مواجهات بين الأهالي وقوات الاحتلال عقب اقتحامها الحي كفر عقب، إذ أفيد أيضًا عن إصابة خمسة مواطنين بحالات الاختناق.
وأفادت مصادر طبية بإصابة طفل فلسطيني جراء انفجار قنبلة من مخلفات الاحتلال الصهيوني مساء يوم الأربعاء في خربة «جنبا» بمسافر يطا جنوبي الخليل جنوبي الضفة الغربية المحتلة. واقتحمت قوات الاحتلال مساء اليوم نفسه مخيم العروب الواقع في شمال الخليل، إذ أفيد عن مواجهات مع الأهالي الذين تصدوا للقوات المقتحمة.
كذلك اقتحمت قوات الاحتلال بلدة ترقوميا الواقعة في غربي مدينة الخليل ونفذت حملة مداهمات لعدد من المنازل، دون أن يبلغ عن اعتقالات.
كما اقتحمت قوات الاحتلال الصهيوني بعدد من الآليات العسكرية بلدة سعير الواقعة في شمال شرق الخليل، وانتشرت في منطقة رأس العاروض، ونصبت الحواجز وأوقفت مركبات المواطنين واحتجزت عددًا منهم ونكلت بهم. وأفادت مصادر محلية باندلاع مواجهات بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال عقب اقتحامها بلدة سعير.